مدخلٌ فى بناء الجملة العربية

الجملةُ العربية عند النحاةِ العربِ هى: القولُ المركبُ من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى؛ ليفيدا معنى، وذلك لا يتأتَّى إلا فى اسمين، نحو: محمدٌ رسولٌ، أو فى فعلٍ واسمٍ، نحو: انطلقَ شريفٌ، وكوفِئَ رفيقٌ، أو فى اسمٍ وفعلٍ، نحو: حاتم أخلص فى عمله، وغادةُ التزمت بكل ما هو واجبٌ.

إذنْ؛ لابُدَّ لكل جملةٍ من ركنيْن، أولُهما يكون محطَّ إخبارٍ، يتحولُ عند السكوتِ عليه إلى مثير تساؤل، وتكون الإجابةُ عليه متمثلةً فى الركنِ الثانى.

نظرةُ النحاةِ العرب إلى أقسام الجملةِ:

الجملةُ عند النحاةِ العربِ -كما ذكرنا-: التركيبُ الذى تضمن كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى؛ ليتمما معنى يفهمه المتحدثُ، فكل ما تضمن هذا الإسناد فهو جملةٌ، وقد تكون الكلمتانِ فى الكلامِ مستقلتيْن معنويا، وقد يقعان موقعَ الاسمِ، وقد يخرجان عن الكلامِ المقصودِ إبلاغُه إلى المتحدث، ولكنه يؤتى بهما لمساعدةٍ معينةٍ فى أداءِ المعنى الأساسى. وقد وضع النحاةُ العربُ كلَّ هذه الاحتمالاتِ التركيبيةِ والمعنوية نصب أعينهم فى نظرتهم للجملةِ العربية، وتجدهم قد درسوها من مناظيرَ مختلفةٍ تدل على مدى استيعابهم العميقِ لمفهومِ الجملة، ونحاول أن نحصرَ نظراتِهم فى تقسيم الجملةِ فى الموجزِ الآتى:

أولا: بحسب الصدر:

نظر النحاةُ العربُ إلى تقسيمِ الجملةِ نحويا بحسبِ ما تبتدئُ به من أسماءٍ أو أفعال، حيث لا اعتدادَ بالحروفِ فى تنويعِ الجملةِ، وهم فى ذلك يقسمونها -على اتفاقٍ منهم- إلى قسمين: اسميةٍ وفعلية، حسبما تبتدئ به الجملةُ من اسمٍ أو فعل.

فالجملُ: (كلٌّ هذا عجيبٌ، كِلَا المعنيَيْن مستقيمٌ، هو يقدرُ أنه صادقٌ)، جملٌ اسميةٌ؛ لأن كلًّا منها يبتدئُ باسمٍ.

أما الجملُ: (أشعر أنكما مخلصان، لا تخش فى الحقِّ لومةَ لائم، بهذه الطريقة نستطيع أن نحقق المطلوب)، فهى جملٌ فعليةٌ؛ حيث ابتداءُ كلٍّ منها بفعلٍ دون الاعتدادِ بالأحرف التى تسبقُ الفعلَ.

ومن النحاة من أضاف قسمًا ثالثًا إلى قسمى الجملة، وهو الجملةُ الظرفيةُ، وأضاف الزمخشرى وغيرُهُ الجملةَ الشرطية، ومنهم من يجعلها فى عدادِ الجملةِ الفعلية.

ولكننا إذا عمقنا النظرةَ فإننا نجد أن الظرفَ والجارَّ والمجرورَ يخبر بهما عن اسمٍ مبتدإ، أو يعبر بهما عن معنى آخرَ يتعلق بزمانِ الحدث أو مكانه أو سببه أو غيرِ ذلك، سواء أتقدَّما الجملةَ أم لمْ يتقدماها، فإذا كان بعضُ النحاةِ يعدونهما من أضربِ الجملةِ -فهم فى الوقت نفسه يجعلونهما معمولَيْن لفعلٍ محذوف يقدر بـ(استقر) أو (كان)، أو لاسمٍ مقدرٍ بـ(كائن) أو (مستقر)، فعلى التقديرِ الأولِ تكون الظرفيةُ فعليةً، وعلى التقدير الثانى تكون اسمية، وبهذا ينحصر نوعا الجملةِ فى اسميةٍ وفعلية. أما الجملةُ الشرطيةُ فليست بجملة، وإنما هى تركيبٌ شرطىٌّ -إذا صح هذا التعبير-، ذلك بالنظرِ إلى أن أسلوبَ الشرط يتركبُ -ضرورةً- من جملتين تامتى الركنين، ترتبطان باستخدامِ أدواتٍ معينة، هى حروفُ الشرطِ وأسماؤُه، ليُفيدَ كلُّ ذلك معنًى له طبيعتُه الخاصةُ من الفهمِ والإفهام، وهو التعليق والتراتبُ أو التناسقُ، إلى جانب ما تؤديه أداةُ الشرطِ من معنى.

وتتمةً لأنواعِ الجملِ من خلالِ الكلام، علينا أن نقدرَ أن الجملةَ الاسميةَ -بخاصة- قد يطرأ على ركنيها أو على أحدهما -على خلاف بين النحاة- نسخٌ يغيرُ الحكمَ الإعرابى بأثرِ بعض الحروف والأفعال. وهذه إما أن تكونَ حروفًا، فتنسخُ الحكمَ الإعرابىَّ للمبتدإ -على اتفاق- وإما أن تكونَ أفعالًا، فتنسخ الحكمَ الإعرابىَّ للخبرِ -على اتفاق-. لذا؛ فإنه وجبَ علينا أن نقدرَ هذا التغيرَ، ونضيفَ نوعَيْن آخريْن للجملةِ، هما:

أ ــ الجملةُ الاسميةُ المنسوخةُ: وهى التى تغير فيها إعرابُ المبتدإِ بأثرِ الحروفِ السابقةِ عليها.

ب ــ **الجملةُ الفعليةُ المحولةُ**: وهى التى تغير فيها حكمُ الخبرِ بأثرِ الأفعالِ السابقةِ عليها، وهى فعليةٌ محولةٌ عن الاسمية، أو ذاتُ أدواتٍ محولةٍ عن الأفعالِ.

ملحوظة:

لسنا مع الذين لا يفرقون بين نوعى الجملة حال ما إذا تضمنتا كلمتين مكررتين فى الجملتين إلا من التقديمِ والتأخير، كأن تقولَ: يخشى المؤمنُ ربه، المؤمنُ يخشى ربَّه. وبدايةً أنبهُ إلى فكرةٍ مهمةٍ فى صحةِ البناءِ اللغوى؛ وهى أن طرفىْ إحداثِ اللغةِ يجب أن يشترك أحدُهما مع الآخرِ فى جانبٍ من طرفِ الإخبارِ أو النقلِ؛ حتى يتمَّ التفاهمُ بينهما، ولابدَّ أن تفترضَ ذلك؛ لأن الإخبارَ له طرفان، يجب أن يكونَ أحدُهما معلومًا لدى طرفىِ الحديث كى يبنى عليه ما يخبرُ به وينبنى عليه، وهذا المعلوم يكون حلقةَ الاتصالِ بين طرفىِ الحديث، ويكون الركنُ الثانى من الإخبارِ مجهولًا لدى الطرفِ الثانى، وإلا لما كان إخبارٌ، فالإخبارُ قائمٌ على أساسِ المعلومِ والمجهولِ، والمتحدثُ يبتدئ بما هو معلومٌ للمتلقى، ويبنى عليه ما هو مجهولٌ، ويريد إخبارَه به.

ففى الجملتين السابقتين نجد أن أولاهما فعليةٌ بالضرورة، والأخرى اسميةٌ لا غير؛ لأنه عندما قيل: (يخشى المؤمن ربَّه) تركز الإخبارُ فى الخشيةِ؛ فهى مدارُ الحديثِ، ثم الإخبارُ عنها بأنها صادرةٌ من الذات التى يطلق عليها (المؤمن). وليست الذات التى يطلق عليها: الكاتبُ أو السائرُ، أو الرياضىُّ... أو غيرُ ذلك. فالفاعلُ فى هذه الجملةِ هو الذى يحتمل التغييرَ، أما الفعلُ -وهو الخشيةُ- فلا يحتمل التغييرَ؛ لأنه المعنى الثابتُ المعلومُ لدى المتحدث والمتلقى، والمعلوم لا يتغير لمعلوميته، أما المجهولُ فهو القابلُ للتغير، وهو المحتمل للصدقِ والكذب.

ونستحضر هنا قولَ سيبويه: «**كأنهم إنما يقدمون الذى بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى**»[1]، ونستحضر كذلك نظرةَ عبدِ القاهرِ الجرجانى فى التقديمِ والتأخير[2].

---

(١) الكتاب ١ ــ ٣٤.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ٨٣ ــ ١١٢.

ثانيًا: بحسب الخبر:

يرد عند النحاةِ العربِ تقسيمٌ للجملةِ بحسبِ الخبرِ[1]، حيث تكون جملةً صغرى، وأخرى كبرى.

فالجملةُ الصغرى هى المبنيةُ من المبتدإ والخبر المفرد، أى: الجملةُ الاسميةُ التى تتكون من مبتدإٍ وخبرٍ اسم، وأرى أنه بالتالى فعلٌ وفاعل، ولو أنهم حصروا هذا التقسيمَ فى الجملةِ الاسميةِ وحدَها.

أما الجملةُ الكبرى فهى الجملةُ الاسميةُ التى يكون خبرُها جملةً، نحو: المنتبهون يفهمُون، والمنصرِفُون فهمُهم للدرس معدومٌ؛ حيث الجملةُ الفعليةُ (يفهمون) فى محلِّ رفعِ خبر للمبتدإِ (المنتبهون)، أما الجملةُ الاسميةُ (فهمُهم معدومٌ) فهى خبرٌ للمبتدإ (المنصرفون).

وتنقسم الجملةُ الكبرى إلى قسمين:

أولُهما: ذاتُ وجه واحد: وهى الجملةُ الاسميةُ التى يكون خبرُها جملةً اسميةً، نحو: المهذبُ أخلاقُه حميدةٌ، الجملةُ الاسميةُ (أخلاقُه حميدة) فى محل رفع خبر المبتدإِ (المهذب). فخبرها جملةٌ من نوعِها.

ولذلك فإننى أرى أنه يجب أن يزاد معكوسُ ذلك، نحو: ظننت المهذبَ يحترمُه الجميعُ[2].

والأخرى: ذات وجهين: وهى الجملةُ الاسميةُ ذاتُ الخبرِ الجملة الفعلية (أى: اسمية الصدر، فعلية العجز)، نحو: المهذبُ يحترمه الجميع، الجملةُ الفعليةُ (يحترمه الجميع) فى محل رفع خبر المبتدإ (المهذب).

وينبغى أن يزادَ معكوسُ ذلك، نحو: ظننت المهذبَ أخلاقُه حميدةٌ.

ثالثًا: بحسبِ الأداءِ النحوى:

قسم النحاةُ العربُ الجملةَ بحسبِ الموقعِ الإعرابى إلى قسمين:

---

(١) ينظر: مغنى اللبيب ٢ ـ ٤١ / الهمع ١ ـ ١٣.

(٢) ينظر: الجملة العربية ٢٩.

أولهما: الجملُ التى لا محلَّ لها من الإعراب، سواءٌ أكانت ابتدائيةً، أم تؤدى معنى مساعدًا.

والآخرُ: الجملُ التى لها محلٌّ من الإعراب، وهذه هى التى تقع موقعَ الاسمِ فتؤدى معنًى فى الجملةِ، سواءٌ أكان معنى ركنٍ منها، أمْ معنى متعلِّقٍ بأحدِ ركنَيْها.

لكننى أنبه إلى فكرتين أساسيتين:

أولاهما: الهدفُ من الحديث إخبارٌ، والإخبارُ إفادةُ معنى جديد بالنسبة للمستمع، وهو ما يتمثلُ فى الجزءِ الثانى من الجملة، والإخبارُ يجب أن يكونَ تاما، وهنا يجب أن نفرقَ بين نوعَيْن من المعنى قد يعتقد أن كلًّا منهما كاملٌ: المعنى المراد الإخبارُ به، والمعنى المساعد فى هذا الإخبار، وهذه الإلفاتةُ تجعلنا نفكر فى تقسيمٍ آخرَ للجملةِ العربية.

والأخرى: أننا لا نستطيعُ أن نتجاوزَ إطلاقَ حدِّ الجملة على كل مبتدإ وخبر، أو فعلٍ وفاعلٍ، سواءٌ أدَّيا المعنى المرادَ الإخبارُ به، نحو: الكتابُ جديدٌ، سطع القمرُ، أم لمْ يؤدياه، نحو: الذى خطُّه حسنٌ مكافأٌ، أقبل من نحبُّه، حيث (خطه حسن، ونحبُّه) جملتان؛ لكنهما لم يؤديا المعنى المرادَ الإخبارُ به، وهذه الإلفاتةُ تجعلنا نفكر فى تقسيم آخرَ ــ كذلك ــ للجملةِ العربية.

مما سبق نجد أن الجملةَ العربيةَ يمكن أن تُقَسَّمَ أقسامًا أخرى من خلالِ منظورين آخرين:

أولهما: بحسب اتجاه المعنى:

حيثُ يقابلُنا فى مطالعاتنا أو مستمعاتنا جملٌ يكتفى فيها بذكرِ الركنين الأساسين؛ حيث يقصد بهما المعنى المرادُ الإخبارُ به، وأخرى لا يكتفى فيها بذكرِ الركنَيْن الأساسَيْن، وإنما تتضمن معانى أخرى، يقصد بها إفادةُ القارئِ أو السامعِ تحديدًا أو تخصيصًا دلاليا. وتبعًا لذلك فإن الجملةَ العربيةَ تنقسم إلى قسمين:

أ ــ الجملة البسيطة: وهى الجملةُ التى يكتفى فيها بذكرِ الركنين الأساسَيْن، سواءٌ أكانت تؤدى المعنى المرادَ الإخبارُ به، أم لم تؤده.

وهنا أنبه إلى نوعَيْن من المعنى: المعنى المراد: وهو المعنى الذى يريد أن ينقلَه المتحدثُ إلى المستمعِ، ولا يتم إلا بذكرِ الركنِ الثانى للجملةِ، إلى جانبِ ما قد يضفى إلى الركنين من دلالاتٍ معنويةٍ أخرى. والمعنى المجرد، وهو المعنى الذى ينتج من ذكر الركنين الأساسيْن، سواءٌ أكان مرادًا أمْ مساعدًا، أى: كان جزءًا من المعنى المراد؛ لأن كلَّ ركنين يؤديان معنى بالضرورةِ.

فالجملةُ البسيطةُ تتحددُ بذكرِ الركنين الأساسين.

ب ــ الجملة الموسعة: وهى التى لا يكتفى معناها بذكرِ ركنيها الأساسيْن، وإنما يضاف إليها دلالاتٌ أخرى، تفيد فى تحديدِ أحدِ الركنيْن وتخصيصه دلاليا؛ كالتأكيدِ، والنفيِ، والبدليةِ، والنعتِ، والحاليةِ، والتمييزِ، والاستثناءِ، والدلالةِ الزمنيةِ، والمكانية، فمعنى هذه الجملةِ موسعٌ عما تكون عليه الجملةُ البسيطةُ.

والآخر: بحسب اتجاه الإخبار:

وهو ما يطلق عليه مصطلحُ الوظائفِ النحوية؛ فقد تكون الجملةُ بركنيها مرادًا بها الإخبارُ كاملًا، وقد تكون مساعدةً فى أداءِ هذا الإخبارِ، ومن حيثُ هذا المنظورُ المعنوىُّ تقسم الجملةُ إلى قسميْن:

أ ــ الجملةُ التامةُ (الإخبارية): وهى الجملةُ التى يراد بها الإخبارُ تامًّا، دونما نقصٍ أو اعتمادٍ على أخرى، إلا فى حالِ المشاركةِ (العطف)، فالعطفُ يعنى جملتين أو أكثر بحكمٍ مشترك، أى: أن الجملة التامةَ هى التى تحقق هدفَ المتحدثِ الإخبارى، وتنقل المعنى المرادَ الإخبارُ به إلى السامعِ أو القارئ، نحو: المخلصُ محبوبٌ، المتَّقى ربَّه ساعٍ فى الخيرِ، يفلح المؤمنُ ويضل الفاسقُ.

ب ــ الجملةُ المتعلقة (المسندة): وهى الجملةُ التى لا تستقلُّ بالمعنى بذاتها، وإنما تعتمد على غيرِها أو تستند إليه، فهى الجملةُ التى تساعدُ فى أداءِ المعنى، وقد تكون مخبرًا بها أو موضحةً لما سبقها من كلمة، ومثالُ هذا النوعِ من الجملِ: جملةُ الشرطِ، وجملةُ جوابِ الشرط، وجملةُ الصلةِ، وجملةُ الخبر، والجملةُ الحاليةُ، والوصفية، والمفعوليةُ، والجملة المستثناة.

وعلينا أن ننبهَ إلى منظور آخرَ، يمكن أن نقسمَ الجملة بحسبه، وهو الغرضُ من إنشائِها، وذلك من حيثُ إرادةُ المتحدثِ: أمخبرٌ أم مستخبر؟ وتكونُ الجملةُ بالنظرِ إلى هذا الاتجاهِ نوعين: إخبارية، واستخبارية.

فى إيجازٍ شديدٍ، نجد أن الجملةَ العربيةَ - بسيطةً وموسعةً - يمكن أن نلحظَ فيها ما يأتى:

- تنوع الجملةِ العربيةِ بين الاسميةِ والفعليةِ والشرطية.

- لكل منها ركنان أساسان، لكن الشرطية لها طبيعةٌ تركيبية خاصة بها، نذكرها فيما بعد.

- الركن الأول من الاسمية والثانى من الفعلية يجب أن يكون اسما.

- الركن الثانى من الاسمية يتنوع بين الاسم والفعل والحرف.

أما الأول من الفعلية فإنه يكون فعلا أو ما يعمل عمله، من اسم الفعل والصفات المشتقة.

- الجملة الاسمية قد تسبق بما يغيرُ فى العلاقة الدلالية بين ركنيها، فقد يسبقها:

- حروف لها معان خاصة، فتنصب المبتدأ: (إن وأخواتها).

- أفعال ناقصة تستوجب الجملةَ الاسمية بركنيها، فتنصب الركن الثانى: (كان وأخواتها وما يلحق بها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع).

وقد تسبق بجملة فعلية ناقصة تستوجب الجملةَ الاسميةَ بركنيها فتنصبها: (أفعال القلوب وغيرها).

وقد يتعدى أحد الأفعال الأخيرة بطريقة من طرق التعدية، فيحتاج إلى منصوب ثالث، يكون ترتيبه الأول فى المنصوبات الثلاثة؛ لأنه كان فاعلا فيما قبل استعمال كيفية تعدى الفعل.

- الجملة بقسميها -الاسمية والفعلية- قد تكون استخبارية (استفهامية) باستخدام كلماتٍ معينةٍ فى اللغةِ موضوعةٍ للاستفهام.

- كما أن فى اللغة تراكيبَ خاصةً لأداء دلالات خاصة بها، لا تفهم هذه الدلالات إلا من خلال هذا الترتيب الخاص: (النداء، وما يتبعه من الندبة والاستغاثة والترخيم، والمدح والذم، والاختصاص، والإغراء والتحذير، والتعجب...).

- الاسم فى كل مواقعه قد يحدد ويقيد ويخصص بتوابعَ تليه، وتتبعه فى إعرابه: (النعت، التوكيد، عطف البيان، البدل، عطف النسق).

- الفعل المضارع بخاصة -دون ما يعمل عملَه- قد يسبق بما يكسبه معنى ليس فيه، كتغير زمنه إلى الماضى، أو المستقبل، مع النفى، أو المصدرية أو السببية، أو التعليلية، أو الغائية... إلخ. فيتغير إعرابيا بين الجزم والنصب.

- قد يحتاج علاقة الفعل بفاعله وعلاقة الخبر بالمبتدإ إلى توسيع فى المعنى، ويكون التأثر من خلال كل من الفعلِ والخبر؛ لأن معنى كل منهما يحتمل هذه الجهات الدلاليةَ، من: التوكيد، وبيان النوع، وبيان عدد المرات، وسببية الحدث المصاحب، وبيان الهيئة، وما يميِّز ويحدد، والمخالف فى الحكم.

- العناصر الاسمية والفعلية السابقة كلها تدور بين المنصوبات والمرفوعات. وقد يتحول الفعلُ إلى حالة الجزم بعد سوابقَ محددة، أو فى تركيب خاص، مفاده سبقه بتركيب طلبى يكون جوابا له.

- والاسم قد يكون فى حالة جر من خلال تركيبين، أحدهما: تركيب إضافى للتحديد والتقييد والنسبة، والآخر: سبقه بحرفٍ من أحرف الجر الموضوعة فى اللغة؛ لأداء دلالات معينة فيما تجره، فتكون شبهُ الجملة التى تأخذ الموقعَ الإعرابى للاسمِ فى حالِ الرفعِ والنصبِ والجر؛ حيث إنها قد تمثل ركنا من ركنى الجملة الاسمية، وهو الركن الثانى (الخبر).

وقد تكون سبيلا من سبلِ تقييد الاسمِ وتحديده وتخصيصه كتابع له، أو حال، أو تعلق.

- الجملة الشرطية أو أسلوب الشرط أو التركيب الشرطى له بنية خاصة، تتكون من أداة شرط، فجملتين متعلقتين ببعضهما، متراتبتين حدثيا وزمنيا فى أغلب المعانى.

****